المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: أثر النظم الانتخابية على تشكيل الحكومات واستقرارها في الدول النامية: نماذج مختارة
اسم الكاتب: م.م. هويدا عباس فاضل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9932
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 09:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر النظم الانتخابية على تشكيل الحكومات واستقرارها في الدول النامية: نماذج مختارة

م. م. هويدا عباس فاضل
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
Huayda@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة مقارنة بين ثلاث دول نامية عربية (العراق، الجزائر، ومصر) لتحليل أثر النظم الانتخابية على عملية تشكيل الحكومات ومدى الاستقرار السياسي. تم استعراض الخلفية القانونية والتاريخية لكل نظام انتخابي، وآليات تشكيل السلطة التنفيذية، وتقييم مدى الاستقرار الناتج عن هذه الأنظمة في السياق السياسي لكل دولة.

أظهرت النتائج أن النظم الانتخابية في الدول النامية لا تؤثر فقط على طبيعة التمثيل السياسي، بل تلعب دورًا أساسيًا في استقرار الحكومات أو هشاشتها. في العراق، أدى نظام التمثيل النسبي إلى تمثيل واسع لكنه أنتج حكومات ائتلافية هشة. في الجزائر، ساهم النظام النسبي المغلق في استقرار ظاهري تحت مظلة الحزب الحاكم. أما في مصر، فقد مرّت بتجارب انتخابية متعددة أفرزت أنماطًا مختلفة من التمثيل والاستقرار، تراوحت بين التعددية والانغلاق السلطوي.ويخلص البحث إلى أن نجاح النظام الانتخابي في دعم استقرار الحكومات مرهون بتصميمه ومدى ملاءمته للسياق السياسي والاجتماعي، ويوصي بتبني نظم مختلطة توازن بين التمثيل والفاعلية، وتعزيز الثقافة السياسية التوافقية.

الكلمات المفتاحية :النظم الانتخابية، التمثيل السياسي، الدول النامية، العراق، الجزائر، مصر.

تاريخ الاستلام :5 /١١/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ١/٤/ ٢٠٢٥	تاريخ النشر: ١/٦/ ٢٠٢٥

The Impact of Electoral Systems on Government Formation and Stability in Developing Countries: Selected Models

Assist lecturer Huayda Abbas Fadhil
Al-Mustansiriya University / College of Political Science
Huayda@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

This research presents a comparative study of three Arab developing countries Iraq, Algeria, and Egypt to analyze the impact of electoral systems on government formation and political stability. The study explores the legal and historical background of each electoral system, the mechanisms of forming executive power, as well as, the level of political stability resulting from each system within its national context. The findings of the study reveal that the electoral systems in developing countries influence not only the type of political representation but also the overall stability of governments. In Iraq, proportional representation ensured inclusiveness but led to fragile coalition governments. In Algeria, the closed-list proportional system provided apparent stability under a dominant ruling party. Egypt experienced multiple electoral reforms that produced varying patterns of representation and stability, shifting from pluralism to authoritarian consolidation.

The study concludes that the effectiveness of electoral systems in supporting stable governance depends on their design and compatibility with the political and social context. It recommends adopting mixed systems that balance representation with governability and fostering a culture of political consensus.

Keywords: Electoral systems, Iraq, Algeria, Egypt, Coalition governments, Political representation.

Receipt: 5/11/2024	Acceptance: 1/4/2025	Publication: 1/6/2025

المقدمة:

تُعد النظم الانتخابية من أهم ركائز البناء الديمقراطي الحديث، فهي الآلية التي يتم من خلالها تحويل إرادة الشعب إلى مؤسسات تمثيلية قادرة على صنع القرار وصياغة السياسات العامة ومن هنا، فإن اختيار النظام

الانتخابي لا يُعد مسألة فنية محضة، بل قرار سياسي له انعكاسات عميقة على استقرار الحكومات، وتمثيل القوى المجتمعية، وتماسك النسيج الوطني، خاصة في الدول النامية التي غالبًا ما تتسم بهشاشة البُنى المؤسسية، والانقسامات الإثنية والطائفية، وضعف الثقافة الديمقراطية.

إن الدول النامية تواجه تحديات مركّبة تتعلق بضعف مؤسسات الدولة، وعدم نضج التجربة الحزبية، ووجود استقطابات حادة، ما يجعل النظام الانتخابي المستخدم فيها عاملًا حاسمًا إما في تعزيز الاستقرار السياسي أو تعميق الأزمات. ففي حين قد يسهم النظام النسبي في تمثيل واسع للأقليات والتيارات السياسية المتنوعة، إلا أنه قد يؤدي إلى حكومات ائتلافية هشة وغير مستقرة. أما النظام الأغلبي فقد يمنح فاعلية في الحكم، لكنه قد يُقصي قطاعات واسعة من المجتمع، وعليه، فإن هذا البحث يسعى إلى تحليل طبيعة النظم الانتخابية المطبقة في عدد من الدول النامية، واستقصاء مدى ارتباطها بمستوى الاستقرار الحكومي، من خلال دراسة مقارنة ونقدية تهدف إلى استخلاص العوامل المحورية التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تصميم أو إصلاح النظم الانتخابية في تلك الدول.

ومن خلال هذا العمل أن يسلط الضوء على العلاقة الجدلية بين النظام الانتخابي والاستقرار السياسي، ويسهم في إثراء النقاش العلمي حول إمكانيات التكيّف المؤسسي للدول النامية بما يحقق مبدأ الشمولية والفاعلية في آنٍ واحد.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول إحدى القضايا الجوهرية التي تمس جوهر العملية الديمقراطية في الدول النامية، وهي النظم الانتخابية وما يترتب عليها من آثار مباشرة وغير مباشرة على استقرار الحكومات. ففي ظل ما تشهده العديد من الدول النامية من أزمات سياسية مزمنة، وانقسامات مجتمعية حادة، وفشل متكرر في تشكيل حكومات مستقرة وفعالة، بات من الضروري إعادة النظر في الأطر المؤسسية التي تنظم العلاقة بين الشعب والسلطة، وعلى رأسها النظام الانتخابي.

ويكتسب هذا الموضوع أهميته من واقع أن النظام الانتخابي لا يقتصر دوره على كونه آلية لاختيار الممثلين، بل يمتد أثره ليشمل بنية النظام السياسي برمّته، بما في ذلك مدى تمثيل القوى السياسية، وتوازن السلطة داخل

المؤسسات، وإمكانية تشكيل تحالفات حكومية مستقرة، أو العكس من ذلك، حيث قد يؤدي نظام انتخابي غير ملائم إلى حالة من التشرذم السياسي وعدم الاستقرار.

إشكالية البحث:

تواجه الدول النامية إشكاليات بنيوية عميقة تتعلق بضعف مؤسسات الدولة، وتعدد الانقسامات السياسية والإثنية والطائفية، فضلًا عن هشاشة التجربة الديمقراطية الناشئة. وفي هذا السياق، يُطرح تساؤل مركزي حول مدى قدرة النظام الانتخابي المعتمد في هذه الدول على إنتاج حكومات مستقرة وفعّالة. فبينما يُفترض أن النظام الانتخابي يكون أداة لتحقيق التمثيل الشعبي والمشاركة السياسية، تشير العديد من التجارب إلى أنه قد يصبح في بعض الأحيان عاملًا مسببًا للأزمات السياسية، إذا ما فشل في التوفيق بين التعددية السياسية ومتطلبات الحكم المستقر.

ومن هنا، تتمثل إشكالية هذا البحث في:

"**إلى أي مدى تسهم النظم الانتخابية المعتمدة في الدول النامية في تعزيز استقرار الحكومات، وما العوامل التي تحدد فاعلية هذه النظم في بيئات تعاني من هشاشة سياسية واجتماعية؟**"

فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية مؤداها أن النظام الانتخابي المعتمد في الدول النامية يُعد أحد العوامل المؤثرة – لا الحاسمة بالضرورة – في درجة استقرار الحكومات، وذلك من خلال دوره في تنظيم التمثيل السياسي وتوزيع السلطة داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية. ويُفترض أن طبيعة النظام (نسبي، أغلبي، مختلط) قد تسهم في تعزيز أو تقويض الاستقرار، تبعًا لطبيعة البيئة السياسية والاجتماعية السائدة، حيث قد يؤدي النظام النسبي إلى تمثيل سياسي أوسع لكنه يزيد احتمال تشكيل حكومات ائتلافية هشة، بينما قد يمنح النظام الأغلبي فاعلية في الحكم، لكنه قد يُقصي بعض الأطراف، ما يثير أزمات تمثيلية تهدد التماسك السياسي على المدى البعيد.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في جانبه النظري، من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بالنظم الانتخابية، وتصنيفاتها، ومؤشراتها، وتحليل الأثر السياسي لكل منها في سياقات الدول النامية. كما يستند إلى المنهج المقارن في دراسته لحالات مختارة من الدول النامية التي اعتمدت نظمًا انتخابية مختلفة، وذلك بهدف الوقوف على مدى تأثير تلك النظم على استقرار الحكومات في كل حالة.

المحور الأول: مفهوم النظم الانتخابية

تشير النظم الانتخابية إلى مجموعة من الآليات والأساليب القانونية والإجرائية التي تُعتمد في تنظيم عملية الاقتراع، بدءًا من التصويت وفرز الأصوات وصولاً إلى تحديد الفائزين من بين المرشحين. وبما أن سلطة اختيار الحكّام والممثلين تُناط بهيئة الناخبين، فإن ممارستها لا تتم بصورة تلقائية أو عشوائية، بل تُخضع لتنظيم قانوني محكم يصوغه المشرّع ضمن إطار قانوني يُعرف بـ"قانون الانتخاب". ويهدف هذا القانون إلى وضع القواعد المنظمة لعملية التصويت، وتلك التي تحدد آلية احتساب النتائج، ومعايير تحديد المرشحين الفائزين بعضوية المجالس التشريعية (الزبيدي ٢٠٠٤، ٨٠).

تُعد النظم الانتخابية (Electoral Systems)من أهم الأدوات المؤسسية التي تنظم عملية التحول السياسي في الدول، إذ تُمثّل الإطار القانوني والإجرائي الذي تُجرى بموجبه الانتخابات العامة، وتُترجم من خلاله أصوات الناخبين إلى مقاعد في المجالس التشريعية. ويُنظر إلى النظام الانتخابي بوصفه آلية حيوية في إدارة التعددية السياسية وتحقيق التمثيل، فضلاً عن تأثيره المباشر في تشكيل الحكومات، وتعزيز الاستقرار السياسي، أو العكس، تبعًا لطبيعة تصميمه وسياقه السياسي والاجتماعي.(ليبهارت ٢٠٠٥ ، ١١٢–١١٣)

ويتحدد النظام الانتخابي بمجموعة من القواعد التي تشمل: (٤٦ – ٤٥ ، ٢٠٠٢ Reynolds)

- شكل الاقتراع (قائمة أو فردي)،
- عدد الدوائر الانتخابية،
- طريقة حساب الأصوات وتوزيع المقاعد (نسبي، أغلبي، مختلط)،

- الشروط المرتبطة بالترشح والتصويت،
- ومدى مراعاته لتمثيل المكونات السياسية أو الإثنية أو الجغرافية.

ويُصنّف الباحثون النظم الانتخابية عادةً إلى **ثلاثة أنماط رئيسية:**

١. **النظام الأغلبي(Majoritarian System)**

يركز على فوز المرشح أو الحزب الحاصل على أعلى الأصوات، مثل النظام الفردي في جولة واحدة أو جولتين. يتميّز ببساطته، لكنه قد يُقصي الأقليات السياسية والاجتماعية، مما يخلق فجوة في التمثيل. النموذج الأوضح هو النظام البريطاني(هلال ٢٠١١ ، ٢١٤–٢٢٠).

٢. **النظام النسبي:(Proportional Representation)**

يهدف إلى تمثيل أكبر عدد ممكن من التيارات السياسية بما يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها القوائم الحزبية. يُستخدم في كثير من الدول الأوروبية ويُعد أكثر إنصافًا، لكنه قد يؤدي إلى برلمانات مشتتة تتطلب ائتلافات حكومية هشة.

٣. **النظام المختلط:(Mixed System)**

يجمع بين عناصر من النظام الأغلبي والنسبي، ويُطبَّق في دول مثل ألمانيا واليابان. يسعى لتحقيق توازن بين التمثيل السياسي والفاعلية في تشكيل الحكومة. (أبو عودة ٢٠١٨ ، ٣٤–٣٧)

وقد أكد أرند ليبهارت(Arend Lijphart) ، أحد أبرز منظّري النظم السياسية، أن اختيار النظام الانتخابي لا يجب أن يكون محايدًا، بل يجب أن يُبنى على أسس تهدف إلى تعزيز الاستقرار، التعددية، والعدالة في التمثيل، خاصة في المجتمعات المتنوعة إثنيًا وطائفيًا.

كما أشار أندرو رينولدز (Andrew Reynolds) في دراسته المقارنة إلى أن "تصميم النظام الانتخابي ليس مجرد قرار إداري تقني، بل هو قرار سياسي له تداعيات بعيدة المدى على الحوكمة الديمقراطية"[2].

إن العملية الانتخابية تستند إلى نظام انتخابي محدد يُعنى بتنظيم طريقة انتخاب النواب وتحويل أصوات الناخبين إلى نتائج رقمية تُترجم في نهاية المطاف إلى مقاعد نيابية. ويُعد النظام الانتخابي الأداة التي من خلالها تُفرز الأصوات وتُحتسب النتائج وفق آليات واضحة ومحددة. وغالبًا ما تتولى السلطة التشريعية

مسؤولية إعداد وتصميم هذا النظام، ومن ثمّ فإن عليها أن تراعي في وضعه مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها: الشفافية، بحيث يكون النظام قابلاً للفهم ومتاحًا للجمهور، ويعزز الثقة بين الناخبين والأحزاب السياسية. كما ينبغي أن يتسم بالشمولية، عبر إشراك جميع مكونات المجتمع في العملية الانتخابية، وبما يرسّخ شعور الناخب والمرشح معًا بأنهما جزء من هذه العملية. فضلًا عن ذلك، يجب أن يحقق النظام مبدأ العدالة، من خلال المساواة في وزن الأصوات ومنح فرص متكافئة لجميع الناخبين دون تمييز أو إقصاء (حامد ٢٠١٦ ، ٣٧–٣٨).

ومن الجدير بالذكر أن النظام الانتخابي قد يسهم في تحفيز الأحزاب السياسية على التوسع والنشاط، بل وقد يؤدي إلى نشوء أحزاب جديدة تسعى إلى تحقيق أهدافها الرئيسية، وفي مقدمتها الفوز بالمقاعد البرلمانية. وفي سياقات أخرى، قد يشجّع النظام الانتخابي على تحالف الأحزاب والكتل السياسية أو اندماجها، بهدف تعزيز فرصها في الحصول على التمثيل النيابي وتحقيق مكاسب سياسية أكبر(بسيوني دت ، ٢٣٢)

انطلاقًا مما سبق، يمكن تعريف النظام الانتخابي بأنه مجموعة من المبادئ والأسس القانونية التي تنظم سير العملية الانتخابية، وتُحدّد من خلالها كيفية تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد نيابية. ويُعد النظام الانتخابي بمثابة الآلية التي تُحدّد الفائزين والخاسرين بناءً على طريقة احتساب الأصوات، وهي طريقة تختلف من نظام إلى آخر تبعًا لطبيعته وإطاره القانوني، كما أن النظام الانتخابي لا يتسم بالثبات في غاياته، إذ قد يُصمم لتحقيق أهداف محددة في مرحلة زمنية معينة أو في سياق سياسي معين، بينما يُعاد توجيهه لتحقيق أهداف مختلفة في ظروف أخرى. ويرتبط هذا التوجه ارتباطًا وثيقًا برؤية المشرّع والأيديولوجية التي يتبناها عند سن التشريعات المنظمة للانتخابات، حيث يُفترض أن تكون الغاية النهائية من صياغة النظام الانتخابي هي خدمة الصالح العام وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة. (حامد ٢٠١٦ ، ٣٨)

المحور الثاني: النظم الانتخابية وتشكيل الحكومات في الدول النامية– دراسة مقارنة لحالات العراق والجزائر ومصر

تلعب النظم الانتخابية دورًا جوهريًا في تشكيل الحكومات وتحديد طبيعة النظام السياسي في أي دولة، لاسيما في الدول النامية التي تتسم بتعقيدات بنيوية وتحديات سياسية متشابكة. فالنظام الانتخابي لا يقتصر أثره على

توزيع المقاعد داخل البرلمان، بل يتجاوز ذلك ليؤثر بشكل مباشر في صيغة الحكم، وتكوين السلطة التنفيذية، ومدى تمثيل القوى السياسية والمجتمعية المختلفة، وبالتالي في مدى استقرار الحكومة واستمراريتها.

وفي هذا السياق، تأتي أهمية دراسة العلاقة بين النظم الانتخابية وآلية تشكيل الحكومات في الدول النامية، من خلال نماذج مختلفة تكشف عن تباين في البنى السياسية والأنظمة الدستورية. ويُسلّط هذا المحور الضوء على ثلاث تجارب بارزة في العالم العربي، وهي: العراق، الجزائر، ومصر، حيث يقدّم كل منها نموذجًا مميزًا في العلاقة بين النظام الانتخابي والبنية الحكومية. فالعراق يمثل حالة معقدة تتسم بالطائفية السياسية والائتلافات الهشة، في حين تُظهر الجزائر مزيجًا من الاستمرارية المؤسسية والهيمنة الحزبية، أما مصر فقد شهدت تحولات حادة في نظامها الانتخابي بعد ٢٠١١، ما انعكس بشكل واضح على طريقة تشكيل السلطة.

يهدف هذا المحور الى المقارنة إلى تحليل طبيعة النظام الانتخابي في كل من هذه الدول، ومدى انعكاسه على تشكيل الحكومات، والتحديات التي تواجه كل تجربة في سبيل الوصول إلى حكومة مستقرة وفعالة، وذلك في إطار فهم أوسع للدور الذي تلعبه النظم الانتخابية في تحقيق الاستقرار السياسي في الدول النامية.

يؤدي النظام الانتخابي دورًا حاسمًا في تشكيل السلطة التنفيذية واستقرارها، لاسيما في الدول النامية التي تمر بمراحل انتقالية سياسية. تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة تحليلية بين ثلاث حالات عربية (العراق، الجزائر، مصر) خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى الوقت الحاضر، من حيث تطور النظم الانتخابية قانونيًا وتاريخيًا، وآليات تشكيل الحكومات بموجبها، ومدى الاستقرار السياسي الذي أفرزته تلك النظم في كل دولة. ستُستعرض كل حالة على حدة ضمن سياقها الخاص، ثم نقدم مناقشة مقارنة لتبيان أوجه الشبه والاختلاف.

أولا: النظم الانتخابية وتشكيل الحكومة في العراق:

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولاً جذريًا من نظام الحزب الواحد إلى نظام ديمقراطي برلماني يعتمد التمثيل النسبي في الانتخابات البرلمانية. أُجريت أول انتخابات برلمانية في ظل الاحتلال عام ٢٠٠٥ بإشراف دولي، وتم اعتماد نظام القائمة النسبية المغلقة على مستوى البلاد لضمان تمثيل جميع المكوّنات .قُسِّمت البلاد إلى ١٨ دائرة انتخابية (حسب المحافظات) مع وجود مقاعد تعويضية (٤٥ مقعدًا من أصل ٢٧٥ في برلمان ٢٠٠٥) تُمنح للقوائم ذات الأصوات العالية التي لم تحقق مقاعد على مستوى المحافظات(Stewart–Jolley

2021) .كان الهدف من ذلك ضمان تمثيل السنة (الذين قاطعوا انتخابات يناير ٢٠٠٥) وعدم هيمنة الأغلبية الشيعية بالكامل، إضافةً إلى تمثيل الأكراد ضمن محافظاتهم .استخدم القانون آنذاك صيغة حصة هير المعدلة في توزيع المقاعد (القسمة على القاسم الانتخابي ثم الأعلى البواقي) (البهادلي ٢٠٢٣ ، ١٢٢)

بعد إقرار دستور ٢٠٠٥ الذي رسّخ مبدأ النظام البرلماني الاتحادي، شهد القانون الانتخابي سلسلة من التعديلات. في انتخابات ٢٠١٠ تم الانتقال إلى القائمة المفتوحة بدلًا من المغلقة، مما أتاح للناخبين التصويت لأفراد داخل القائمة وليس للقائمة ككل .جاء هذا التعديل استجابة لقرار المحكمة الاتحادية العراقية بعدم دستورية نظام القائمة المغلقة القديم لأنه لا يسمح بتمثيل كامل لإرادة الناخب في اختيار المرشحين كذلك قُسمت الدوائر على أساس المحافظات مع استمرار تخصيص مقاعد تعويضية وطنية. وفي انتخابات ٢٠١٤ اعتُمِد نظام سانت ليغو المعدّل (بقاسم انتخابي ١.٥) لتوزيع المقاعد، وهو ما رفع العتبة أمام القوائم الصغيرة وأعطى أفضلية نسبيّة للقوائم الكبيرة. استُخدم هذا النظام أيضًا في انتخابات ٢٠١٨. وقد أدى تراكم هذه التعديلات دون معالجة جذور المشاكل إلى شعور بعدم الرضا لدى شرائح واسعة.

في أعقاب احتجاجات تشرين ٢٠١٩ المطالِبة بالإصلاح، اتُخذ قرار بإصلاح جذري للقانون الانتخابي. أُقِرَّ قانون جديد (صوّت عليه البرلمان في أواخر ٢٠١٩ وصادق عليه رئيس الجمهورية في ٢٠٢٠) يعتمد تقسيم كل محافظة إلى دوائر صغيرة متعددة (٨٣ دائرة فردية تقريبًا على مستوى البلاد)، والتصويت لصالح مرشح واحد في الدائرة (نظام قريب من الصوت الواحد غير المتحوّل أو الأغلبية البسيطة) بدلًا من القوائم .هدف هذا التغيير كان تشجيع المستقلين وإضعاف هيمنة الأحزاب الكبيرة، استجابةً لمطالب الحركة الاحتجاجية . بناءً على ذلك أُجريت انتخابات مبكرة في أكتوبر ٢٠٢١ وفق القانون الجديد، وأسفرت عن دخول عدد أكبر من المستقلين وتكتلات جديدة إلى البرلمان. ومع ذلك، شهد عام ٢٠٢٣ تراجعًا عن هذا النظام، حيث صوّت البرلمان على تعديل يعيد العمل بنظام سانت ليغو (بنسبة ١.٧) وإعادة اعتبار كل محافظة دائرة واحدة على نحو يشابه قانون ٢٠١٨ .هذا التخبط والتغيّر المستمر في القوانين الانتخابية يعكس عدم استقرار القواعد السياسية، إذ شهد العراق تعديلات متكررة خلال ٢٠ عامًا على طريقة توزيع المقاعد في محاولة لتحقيق توازن بين تمثيل واسع واستقرار الحكم(البهادلي ٢٠٢٣ ، ١٢٥).

١. آليات تشكيل الحكومات في العراق

يُعرَّف النظام السياسي العراقي (وفق دستور ٢٠٠٥) بأنه برلماني توافقي، بحيث ينتخب مجلس النواب رئيس الجمهورية الذي يُكلّف مرشح الكتلة الأكبر برلمانيًا بتشكيل مجلس الوزراء. عمليًا، لم يفز أي حزب منفرد بأغلبية مطلقة (50%) من المقاعد في كل الانتخابات التي جرت ، مما استدعى دائمًا تشكيل ائتلافات برلمانية عريضة لتكوين الحكومة. كان الافتراض الأولي عام ٢٠٠٥ و٢٠١٠ أن القائمة الحاصلة على أكبر عدد من المقاعد هي التي تقود جهود تشكيل الحكومة، إلا أن قرارًا للمحكمة الاتحادية العليا في ٢٠١٠ غيّر المعادلة .قضت المحكمة بأن *الكتلة النيابية الأكبر* التي تتشكل داخل البرلمان بعد الانتخابات هي التي يحق لها تشكيل الحكومة، بغض النظر عن القائمة التي تصدرت نتائج الاقتراع .نتيجةً لذلك، أصبحت المفاوضات لتشكيل التحالف الحاكم تحصل بعد الانتخابات كعملية منفصلة عن التصويت الشعبي .فعلى سبيل المثال، في انتخابات مارس ٢٠١٠ حصلت قائمة *العراقية* بزعامة إياد علاوي على(٩١) مقعدًا (الأولى)، مقابل (٨٩) مقعدًا لقائمة *دولة القانون* بزعامة نوري المالكي. بيد أن المالكي تمكن عبر تحالفات ما بعد الانتخابات من تأمين الكتلة الأكبر واستمراره كرئيس للوزراء، مستفيدًا من قرار المحكمة آنف الذكر .هكذا أفسح القانون المجال لبناء التحالفات على أساس توزيع المناصب والمكاسب ("المحاصصة") بين القوى الفائزة، وليس بالضرورة على أساس نتائج الصناديق فقط .ومنذ ذلك الحين، تركّزت جهود تشكيل الحكومات على تقاسم الوزارات والمناصب العليا بين الكتل الشيعية والسنية والكردية وفق مبدأ توافقي غير مكتوب، مما أدى إلى ائتلافات واسعة تضم معظم الأحزاب الكبيرة في حكومة واحدة(Fischer ٢٠٠٨).

خلال الدورات المتعاقبة، تعزز نمط حكومة الوحدة أو الشراكة الوطنية التي تشمل جميع الأطراف الرئيسية، تفاديًا لإقصاء أي مكوّن. ورغم إيجابيات هذا النهج التوافقية في تمثيل التنوع العراقي، إلا أنه أدى عمليًا إلى إطالة وتعقيد عملية تشكيل الحكومة بعد كل انتخابات. تظهر البيانات أن تشكيل الحكومة كان يستغرق أشهرًا طويلة: فعقب انتخابات ٢٠١٠ استغرقت المفاوضات حوالي(٨) أشهر، وبعد انتخابات ٢٠١٤ نحو (٥) أشهر، أما حكومة ٢٠١٨ برئاسة عادل عبد المهدي فجاءت بعد حوالي (٦) أشهر من الانتخابات. ووصل الأمر إلى ذروته بعد انتخابات تشرين الأول ٢٠٢١، حيث تأخر تشكيل الحكومة الجديدة لأكثر من سنة

كاملة (٣٨٢ يومًا) بسبب الانقسامات بين الكتل وصعوبة التوافق على رئيس وزراء وعمومًا، بلغ متوسط الوقت اللازم لتشكيل الحكومات العراقية منذ ٢٠٠٥ حوالي(203) أيام ورغم أن عوامل سياسية وأمنية (كالصراع الطائفي ٢٠٠٦–٢٠٠٧، وظهور داعش ٢٠١٤، والاحتجاجات الشعبية ٢٠١٩) ساهمت في ذلك، فإن النظام الانتخابي نفسه كان سببًا في إطالة أمد المشاورات عبر إنتاج برلمان مجزّأ يحتم الائتلاف . علاوة على ذلك، فإن اشتراط الأغلبية المطلقة للثقة وفق الدستور يعني الحاجة دومًا لتحالف يضمن نصف+١ من النواب، مما جعل الكتل الكبيرة مضطرة لعقد تفاهمات تشمل حتى منافسيها لتجنب تعطيل البرلمان (البهادلي ٢٠٢٣، ١٣٣).

٢. الاستقرار السياسي ونتائج النظم في العراق

يمكن وصف الاستقرار السياسي في العراق خلال الفترة المدروسة بأنه استقرار هشّ ومتعثر .فعلى الرغم من نجاح البلاد في إجراء خمسة انتخابات برلمانية متعاقبة (٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٤، ٢٠١٨، ٢٠٢١) وتداول سلمي نسبي للسلطة، إلا أن حكومات ما بعد ٢٠٠٣ عانت من الهشاشة والانقسام الداخلي وضعف الأداء . ساهم نظام التمثيل النسبي بقوائم متعددة في ضمان تمثيل أغلب المكونات والأحزاب في المجلس النيابي، لكنه أيضًا فرّق الأصوات على عدد كبير من القوائم، فلم تستطع أي جهة تحقيق أغلبية مستقرة. نتج عن ذلك ائتلافات واسعة النطاق تضم أطرافًا متباينة، ما جعل عملية صنع القرار بطيئة وتوافقية، وكثيرًا ما أدت الخلافات بين الشركاء إلى شلل سياسي أو سقوط الحكومة. فعلى سبيل المثال، حكومة إبراهيم الجعفري الأولى (٢٠٠٥) لم تعمّر سوى بضعة أشهر، ثم استُبدلت بنوري المالكي نتيجة اتفاق الكتل. كذلك انتهت ولاية المالكي الثانية (٢٠١٠–٢٠١٤) بأزمة حادة وانقسام سياسي، ثم جاءت حكومة حيدر العبادي ٢٠١٤ في ظل تحدي احتلال داعش لأراضٍ عراقية شاسعة. وفي ٢٠١٩، أجبرت احتجاجات شعبية عارمة حكومة عادل عبد المهدي على الاستقالة قبل إكمال سنتها الثانية. وعندما أجريت الانتخابات المبكرة ٢٠٢١ استجابةً للمتظاهرين، أفضت نتائجها المجزأة إلى طريق مسدود بين الكتل (الصدر مقابل الإطار التنسيقي)، مما أخّر تشكيل حكومة محمد شياع السوداني حتى أواخر ٢٠٢٢ بعد انسحاب الكتلة الصدرية من البرلمان. هذه التقلبات الحكومية المتعاقبة تدل على مستوى متدنٍ من الاستقرار السياسي. (حامد ٢٠١٦ ، ٣٩)

من جهة أخرى، يمكن القول إن الاستقرار المؤسساتي النسبي تحقق في أن قواعد اللعبة الديمقراطية (الانتخابات الدورية) ظلت قائمة ولم ينقلب النظام السياسي إلى حكم فردي أو عسكري. فالنظام الانتخابي التمثيلي أتاح قدرًا من الشمولية ومنع احتكار السلطة من قبل حزب واحد، لكنه في المقابل جعل تشكيل حكومة فعالة تحديًا دائمًا. وقد لاحظ الباحثون أن تجزؤ البرلمان الناجم عن نظام القوائم أدى إلى صعوبة اتخاذ قرارات حاسمة، وإلى حكومات ائتلافية واسعة أشبه بتقسيم للمناصب أكثر من كونها فريقًا منسجمًا إن معادلة المحاصصة التي أفرزها الواقع الانتخابي العراقي ربما كانت ضرورية لمنع عودة التهميش والصراع الأهلي، إلا أنها جاءت على حساب الاستقرار الحكومي بمعناه الإداري والبرامجي. وبالمحصلة، عانى العراق من استقرار سياسي نسبي *من ناحية عدم انهيار نظام الحكم الديمقراطي ككل*، لكنه استقرار منقوص تخللته أزمات خطيرة وتأخر في تشكيل الحكومات وانعدام قدرة على تنفيذ إصلاحات جذرية، الأمر الذي أبقى البلاد في دائرة اضطرابات سياسية وأمنية دورية.

ثانيا: النظم الانتخابية وتشكيل الحكومة في الجزائر:

اعتمدت الجزائر الانتخاب العام المباشر والسري منذ الإستقلال سواء إنتخاب رئيس الجمهورية أو أعضاء المجلس الوطني، وقد كانت توكل مهمة الترشح لحزب جبهة التحرير الوطني طيلة فترة الأحادية بإعتباره حزب الطليعة هذا ما أكده نص المادة (٢٧) من دستور ١٩٦٣ السيادة الوطنية لشعب يمارسها بواسطة ممثلين له في المجلس الشعبي الوطني ، ترشحه جبهة التحرير الوطني وينتخبون بواسطة الإقتراع العام والسري لمدة خمس سنوات(شلغيم وولد عامر ٢٠١٩ ، ١٨٥) .

أما بعد دستور ١٩٨٩ سعت الجزائر لإعتناق التعددية الحزبية وفتح الباب على مصرعيه لجميع القوى السياسية لممارسة نشاطها بحرية، وبالموازاة مع هد التحول طرأ تعديل في القوانين الإنتخابية ليتكيف النظام الإنتخابي مع النظام التعددي، فقد حاولت إصلاح النظام الإنتخابي بما يتوافق مع المرحلة الجديدة ، وذلك بمنح كافة المواطنين الدين تتوفر فيهم الشروط القانونية لحق الإنتخاب والترشح من خلال دستور ١٩٨٩.

كما حافظ المشرع الجزائري على نفس الأسلوب في التعددية الحزبية والدي جسدته القوانين الإنتخابية لسنة ١٩٧٩،١٩٨٩ ، ٢٠٠٨ ، والقانون العضوي الاخير ١٢-٠١ و ١٦-١٠ حيث تنص المادة الثانية منه على الإقتراع العام والسري لجميع الإنتخابات سواء كانت تشريعية أو رئاسية أو محلية (شوقي ويعيش دت ، ٧٢). من خلال كل هذا يتضح أن دستور ١٩٨٩ قد أرسى في هذه المرحلة مبادئ لتطوير النظام السياسي بإتجاه الديمقراطية وإقرار التعددية الحزبية والسياسية بعد ما كانت السلطة محتكرة في جبهة التحرير الوطني.

أ. تقسيم الدوائر الانتخابية في الجزائر

تعد مسألة تقسيم الدوائر الإنتخابية من أهم العوامل المؤثرة في العملية الإنتخابية، فلقد عرف نظام تحديد الدوائر الإنتخابية في الجزائر قبل التعددية بموجب أمر رقم (٧٦-١١٣) حيث نصت المادة الثالثة منه إن المعيار الديمغرافي هو المحدد لتوزيع المقاعد أما الحدود الجغرافية للدائرة الإنتخابية فقد حدد بالدائرة، لكن تم التراجع عن الأساس الديمغرافي عقب إقرار دستور ١٩٨٩ بموجب قانون(٩١-١٨) حيث نصت المادة الثانية منه على تقسيم الدائر الإنتخابية بشكل يجمع بين الأساس الديمغرافي والجغرافي(مختار ٢٠١٤ ، ٢٩) ، إذ صدر أمر رقم (٩٧-٠٧) المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات والذي ينص في المادة ١٠١ على إعمال المعيار الديمغرافي يمكن أن تقسم الولاية إلى دائرتين إنتخابيتين أو أكثر وفق معيار الكثافة السكانية و إحترام التواصل الجغرافي".

وكما نصت المادة الثالثة من الأمر رقم ٩٧-٢٠٨ المتضمن قانون المحدد للدوائر الإنتخابية (توزع المقاعد لكل دائرة إنتخابية بحسب عدد سكان كل ولاية يحدد عدد المقاعد لكل دائرة إنتخابية على أساس تقسيم المقاعد لكل حصة تتضمن (٨٠.٠٠٠) نسمة وعلى تخصيص مقعد إضافي لكل حصة متبقية تشمل (٤٠.٠٠٠) نسمة ولا يمكن أن يقل عدد المقاعد بالنسبة للولايات التي لا تساوي عدد السكان كل منها ٣٥٠٠٠ نسمة أو يقل عنها).

ولقد إعتمد المشرع الجزائري بموجب أحكام القانون العضوي رقم ١٢-٠١ المؤرخ في ١٢ يناير ٢٠١٢ المتعلق بنظام الإنتخابات وحدد الأمر رقم ١٢-١٠١ المؤرخ في ١٣ فبراير ٢٠١٢ المحدد للدوائر الإنتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في الإنتخابات البرلمانية بالحدود الإقليمية للولاية لتشكيل الدوائر ٤٨ دائرة

متساوية مع عدد الولايات، وكذلك الدوائر الإنتخابية الخاصة بالجالية الجزائرية المقيمة بالخارج. (دندن ٢٠١٣ ، ٢١٩)

ب. تسجيل في القوائم الإنتخابية

لنجاح العملية الإنتخابية إعتمد المشرع الجزائري على تنظيم القوائم الإنتخابية، فهي القانون المنظم للإنتخابات حيث خصص لها الفصل الثاني من الباب الأول من قانون الإنتخابات.

أقر المشرع الجزائري من القانون العضوي (١٢-٠١) شروط واجب توفرها في كل مواطن ومواطنة لتسجيل في القوائم الإنتخابية وكما ورد في نص المادة (٠٧) منه يجب على كل الجزائريين والجزائريات المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية والذين لم يسبق لهم التسجيل في القائمة الإنتخابية أن يطلبوا تسجيلهم، وكما نص هذا القانون أيضا أن كل جزائري وجزائرية بلغ سن (١٨)سنة ويتمتع بالحقوق المدنية والسياسية ويحمل الجنسية الجزائرية أن يكون مسجلا في القائمة الإنتخابية للممارسة حقه في الانتخاب.

كما أعطي هذا الحق للمواطنين الجزائريين المقيمين بالخارج والمسجلين لدى المثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية أن يطلبوا تسجيلهم.

كما لا يمكن التسجيل في أكثر من قائمة واحدة ، أما إذا غير الناخب موطنه يجب عليه أن يطلب خلال ثلاث أشهر المولية لهذا التغير شطب إسمه وتسجيله في بلدية إقامته الجديدة ، أما في حالة وفاة احد الناخبين فيتم شطبه من القائمة تلقائيا من طرف مصلح البلدية المعنية بذلك(لرقم ٢٠١٧ ، ١٠٧).

ج. انعكاس النظام الإنتخابي على النظام الحزبي في الجزائر

لقد عرف النظام السياسي الجزائر تطبيق العديد من النظم الإنتخابية خاصة في ظل التعددية الحزبية، مما انعكس بشكل مباشر على تمثيل الأحزاب في الهيئات المنتخبة المحلية منها والوطنية.

سنتطرق إلى أهم هذه الأنظمة وأثرها على الأحزاب السياسية:-

١. اثر نظام التمثيل النسبي على الأحزاب السياسية في الجزائر

إن إعتماد النظام النسبي في الإنتخابات التشريعية أو المحلية يساهم في تمثيل موسع للأحزاب السياسية، ويعطي على مستوى المشاركة السياسية دورا أكبر للمواطن في تحديد الخارطة(لرقم ٢٠١٧ ، ١٠٧)، كما

لجميع الأحزاب والجماعات الصغيرة إن تتمثل في البرلمان، بالإضافة إلى أنه يحمي الأقليات من التلاشي ويحافظ على كيانها ويعزز إستقلالها(بيطار ٢٠١٦ ، ١١٩٥).

وكما تجدر الإشارة إلى النموذج المعتمد في الجزائر ورغم ايجابيته ، إلا أنه يضخم تمثيل الأحزاب الكبيرة ولو بصورة نسبية على أصوات الأحزاب الصغيرة ، والتي لا تستوفي النسبة المطلوبة ولا تدخل في عملية توزيع المقاعد، هذا ما يعكس عدم عدالته ومثاليته في التوزيع(لرقم ٢٠١٧ ، ١١٢).

٢. اثر نظام الأغلبية على الأحزاب السياسية في الجزائر

عرف نظام الأغلبية في التشريع الجزائري منذ الإستقلال، فطبق في أغلب الإنتخابات التي شهادتها تلك المرحلة، وبعد تبني التعددية الحزبية تم تبني نظام الأغلبية في الانتخابات الرئاسية(لرقم ٢٠١٧ ، ٣٤٩).

فيعد نظام الأغلبية أحد العوامل التي تؤثر في النظام الحزبي، فهو يؤدي إلى الوجود أحزاب متعددة ومتعاونة فيما بينها في البرلمان والمجالس المحلية المنتخبة مما يؤدي إلى هيمنة الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة ، فيقوم هذا النظام أحيانا إلى ظلم الأقليات السياسية أو أحزاب الأقلية، وبالتالي لا تتمثل الأحزاب بما يتناسب مع قوتها الشعبية ولا مع عدد الأصوات التي تحصلت عليها.

وعليه يتعين إعادة النظر في النظام القانوني للنظام الانتخابي و النظام الحزبي ، والقيام بإصلاح دستوري يكرس تفعيل دور الأحزاب والمعارضة في الحياة السياسية وتدعيم الحقوق والحريات، وتجسيد مبدأ التداول على السلطة كأساس للديمقراطية. (علي دت ، ١١٩)

ثالثا: النظم الانتخابية وتشكيل الحكومة في مصر

مرت جمهورية مصر العربية بتجارب إنتخابية عدة وعرفت مختلف النظم الإنتخابية بداية من ١٩٧١ الى الوقت الراهن، إتخذت مصر نظام الإنتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة في الإنتخابات المجلس الشعب من سنة ١٩٧١ إلى ١٩٨٤ وفي إنتخابات ١٩٨٤ طبق نظام القائمة الحزبية بمقتضى القانون ١١٤ لعام ١٩٨٣ حتى صدور القانون ١١٨ لسنة ١٩٨٦ ، فكان هذا النظام جديد على الشعب المصري وكانت نتائجه جيدة وأمكن لأحزاب المعارضة من الحصول على مقاعد لاباس بها، غير أن هذا القانون وضع شروط تحد المستقلين من الترشح بعد إجراء تعديلات في نص القانون أصدرت الحكومة قانون ١٩٨٦ الذي يمزج بين

الإنتخاب بالقائمة والإنتخاب الفردي من أجل فسح المجال أمام المرشحين المستقلين في الدوائر الإنتخابية، فإستمر هذا النظام إلى غاية ١٩٩٠ ومع ذلك لم يلقى قبول من طرف الشعب المصري لعدم وجود المساواة بين المرشحين المستقلين والمرشحين الحزبيين(الشرقاوي ٢٠١٥).

ففي سنة ١٩٩٠ أجريت إنتخابات وفقا لنظام الإنتخاب الفردي الذي عادت إليه مصر مرة أخرى ١٩٩٠، (بلعبكي وآخرون ٢٠١٣ ، ١١) وأيضا هذا في القانون ٠١ لعام طبق النظام بموجب السنوات : ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠١٠ وبعد ثورة ٢٠١١ طبقت مصر النظام المختلط وذلك من بين الثلثين والثلث لصالح النظام النسبي، فكانت البداية بالإنتخابات التشريعية وأخذت بنظام الأغلبية، فطبق هذا النظام في دوائر فردية وأخرى بالقائمة، إذ ينتخب مجلس النواب بواقع ٤٢٠ مقعدا بالنظام الفردي و ١٢٠ مقعدا بالقوائم المغلقة، وبالرجوع للمادة ٠٣ من القانون ٤٦ لسنة ٢٠١٤ نجدها حددت نصاب الفوز في الإنتخاب وهو الأغلبية المطلقة سواء في دوائر النظام الفردي أو في دوائر نظام القوائم، وأن يدلي الناخب برأيه في الدوائر المخصصة للنظام الفردي بإختيار عدد المرشحين مساويا لعدد المقاعد المقررة لكل دائرة، وفي الدوائر المخصصة لنظام القوائم باختيار إحدى القوائم(لرقم ٢٠١٧ ، ٣٦٣)

تستخدم مصر في الغالب نظام الإنتخاب الفردي بالأغلبية لأنه سهل الفهم ويلائم الناخب المصري وثقافته ومستوى وعيه السياسي.

أ. تقسيم الدوائر الإنتخابية

يختلف تقسيم الدوائر الإنتخابية من مرحلة إنتخابية لأخرى بحيث اعتمد المشرع المصري معايير من أجل تقسيمها، وأن حجم الدائرة الإنتخابية يختلف بحسب نظام الإنتخاب المتبع، ففي ظل قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ كان الإنتخاب فردي وكان عدد الدوائر الانتخابية ١٧٥ دائرة إنتخابية ثم أصبح ١٧٦ دائرة إنتخابية سنة ١٩٧٩.(لرقم ٢٠١٧ ، ١١٤)

إن من بين طرق تقسيم الدوائر الانتخابية:

- أن يحدد الدستور مقدما عدد أعضاء البرلمان وحينئذ يتم التحديد تبعا للنظام الإنتخابي المتبع (سواء كان فردي أو بالقائمة، وهذا ما أخذ به المشرع المصري في تنظيمه لمجلس الشعب وتحديد الدوائر فقد نص

القرار بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢ في شان مجلس الشعب في المادة الأولى منه على أن يتألف مجلس الشعب من ٤٤٤ عضوا يختارون بطريقة الإنتخاب المباشر ويجب أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين العمال والفلاحين ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين ١٠ أعضاء على الأكثر في مجلس الشعب.

- يحدد الدستور عدد أعضاء البرلمان بحسب عدد السكان.
- المزج بين الطريقتين السابقتين(الباز ٢٠٠٢ ، ٤٩٣).

وبعد أحداث ٢٠١١ حدث تغيير في قانون تقسيم الدوائر الإنتخابية، فبعد إجراء الإنتخابات الرئاسية وحسب قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ فإن إجراء إنتخابات مجلس النواب يكون على ٤٢٠ مقعدا بالنظام الفردي و ١٢٠ مقعدا بالنظام بالقوائم المغلقة، فقسمت جمهورية مصر الى ٢٣٧ دائرة للإنتخاب الفردي و ٤ دوائر انتخابية تخصص للإنتخاب بنظام القوائم كما نص القانون على مراعاة التمثيل العادل للسكان والمحافظات والتمثيل المتكافئ للناخبين (لرقم ٢٠١٧ ، ٢٢٧).

ب. التسجيل في القوائم الانتخابية

القوائم الإنتخابية عبارة عن كشوف تحتوي أسماء الأشخاص الذين لهم الحق في التصويت والإقتراع وبذلك يضمن المشاركة في الإنتخابات، فتعتبر مرحلة التسجيل في القوائم الإنتخابية من أهم المراحل التمهيدية لإجراء العملية الإنتخابية، وعليه ينعكس تنظيمها على مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية (شرون،٢٠١٤،١٢٦).

تقوم لجان خاصة بمراجعة هذه القوائم الإنتخابية سنويا وذلك من أجل إضافة كل من تتوفر فيهم الشروط المطلوبة أو تم إغفال إدراج أسمائهم أو في حالة الوفاة يتم الشطب الناخبين المتوفون.

إن شروط التسجيل في القوائم الإنتخابية في مصر ورد في الفصل الثالث من قانون مباشرة الحقوق السياسية والمتضمنة كيفيات القيد في القوائم الإنتخابية الذي يتم بالنسبة لكل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والإناث ومع ذلك لا يقيد من إكتسب الجنسية المصرية بطريقة التجنس إلا إذا مضت خمس سنوات من إكتسابه إياها، فنصت المادة ١٣ و ١٤ على أنه يجب القيد في القوائم الانتخابية كل من له مباشرة الحقوق

السياسية ذكور أو إناث ويكون التسجيل تلقائيا بقاعدة بيانات الناخبين المعدة من واقع بيانات الرقم القومي الثابتة بقاعدة بيانات مصلحة الأحوال المدنية أسماء من تتوفر فيهم شروط الناخب، أما بالنسبة للمصرين المقيمين بالخارج فالموطن الانتخابي لهم يكون في القنصليات المصرية أو في أخر جهة كانوا يقيمون فيها قبل سفرهم(لرقم ٢٠١٧ ، ١٠٨).

ج. انعكاس النظام الإنتخابي على النظام الحزبي في مصر

منذ التعددية تبنت مصر نوعين من الأنظمة الإنتخابية ففي سنة ١٩٨٤ و ١٩٨٧ إتخذت نظام بالقائمة بالتمثيل النسبي وكان ذلك بموجب القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل لقانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢، حيث نصت المادة ١٧ منه أنه ينتخب أعضاء مجلس الشعب طبقا لنظام

القوائم الحزبية بحيث تعطي لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها، وتعطي المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحاصلة على أكثر الأصوات.(لرقم ٢٠١٧ ، ٣٥٢)

إن هذا النظام يشجع التعددية الحزبية ويساعد أحزاب الأقليات من الظهور مما يخلق معارضة قوية ذات صوت مسموع في البرلمان وهذا ما يجعل الحكومة تلتزم بالموضوعية واليقظة لتحقيق المصلحة العامة طبق المشرع المصري نظام الإنتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة في سنوات : ٢٠١٠، ٢٠٠٠، ١٩٩٥، ١٩٧٩، ١٩٧٦ إلا أن الحزب الوطني الحاكم كان مهيمن على كافة مؤسسات الحكم، وبالتالي الأحزاب كانت شكلية فقط، فهذا النظام في غالب الأحيان يؤدي إلى توجيه النظام السياسي في الدولة إلى نظام الحزب الواحد وما له من تبعيات خاصة بتركيز صنع القرار السياسي بيدي فئة قليلة في المجتمع(سلامة وعسراوي،٢٠١٤،٧٣).

وعليه نجد نظام الإنتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة هو السائد في مصر و إعتاد عليه الشعب المصري لأنه يعد تكريسا لمبدأ التعدية الحزبية، بالرغم من تواجد العديد من الأحزاب إلا أنها شكلية فقط.

الخاتمة:

لقد أظهرت الدراسة أن النظم الانتخابية تلعب دورًا مركزيًا في بلورة المشهد السياسي في الدول النامية، لا سيما في ما يتعلق بتشكيل الحكومات وتحقيق الاستقرار السياسي. فالنظام الانتخابي لا يقتصر على كونه آلية تقنية لإجراء الانتخابات، بل يمثل انعكاسًا للبيئة السياسية والاجتماعية والقانونية في الدولة، ويؤثر بشكل

مباشر في طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع. من خلال تحليل الحالات الثلاث (العراق، الجزائر، مصر)، تبيّن أن الاختلاف في تصميم النظم الانتخابية انعكس على بنية الحكومات المشكلة، وعلى درجة الاستقرار السياسي في كل بلد، في ضوء العوامل البنيوية والسياقات السياسية الخاصة بكل منها.

الاستنتاجات:

١. العراق يمثل حالة نموذجية لتعقيد النظم البرلمانية القائمة على التمثيل النسبي في مجتمعات منقسمة طائفيًا، حيث ساهم النظام الانتخابي في تمثيل المكونات، لكنه أنتج حكومات ائتلافية هشة، وتأخر دائم في التشكيل، مع غياب الاستقرار التنفيذي.
٢. الجزائر اعتمدت تمثيلًا نسبيًا مغلقًا ضمن نظام شبه رئاسي مهيمن، مما أدى إلى استقرار شكلي طويل الأمد، لكنه سلطوي في الجوهر، سرعان ما انهار أمام حراك شعبي عندما تعمقت الفجوة بين السلطة والمجتمع.
٣. مصر مرت بتجارب متباينة: من نظام أغلبي سلطوي قبل ٢٠١١، إلى نظام تعددي بعد الثورة لم يصمد بسبب غياب التوافق الوطني، ثم إلى نظام انتخابي مصمم لضمان أغلبية موالية، أدى إلى استقرار سياسي مقيد لكنه غير تعددي.
٤. النظم النسبية تضمن التمثيل لكنها قد تؤدي إلى برلمانات مجزأة وحكومات غير مستقرة، بينما النظم الفردية أو المغلقة قد تنتج أغلبية حاكمة مستقرة ولكن على حساب التعددية والشرعية.
٥. الاستقرار السياسي في الدول النامية لا يرتبط فقط بشكل النظام الانتخابي، بل أيضًا بدرجة نضج النظام السياسي، وحيادية المؤسسات، وتماسك النسيج الاجتماعي، ومدى احترام القواعد الديمقراطية.

التوصيات:

١. إعادة تصميم النظم الانتخابية في الدول النامية على أسس واقعية، تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين التمثيل السياسي والفاعلية الحكومية، وتجنب الإفراط في التفتت البرلماني.
٢. اعتماد نظم انتخابية مختلطة (تجمع بين النسبي والفردي) مع عتبة انتخابية معتدلة لضمان تمثيل الفئات دون إضعاف الحكومة.

٣. تعزيز الثقافة السياسية التوافقية، وتطوير آليات تفاوض داخل البرلمان تضمن تشكيل حكومات مستقرة دون إقصاء أو محاصصة جامدة.

٤. إرساء مؤسسات مستقلة لإدارة الانتخابات تضمن النزاهة، وتمنح ثقة الجمهور بالعملية السياسية، وتقلل من دور الأجهزة الأمنية في توجيه النتائج.

٥. ضرورة الربط بين الإصلاح الانتخابي والإصلاح السياسي الأوسع، بما يشمل استقلال القضاء، حرية الإعلام، وفاعلية الأحزاب، لتحقيق استقرار مستدام لا يعتمد على القبضة الأمنية أو الترتيبات المؤقتة.

المصادر باللغة العربية:

١. أبو عودة، عبده .2018 .النظام الانتخابي وعلاقته بالاستقرار السياسي .*مجلة العلوم السياسية والقانون*، (12)، ٣٤.37–
٢. الباز، داوود .2002 .*حق المشاركة في الحياة السياسية* .القاهرة: دار النهضة العربية.
٣. البهادلي، عمار صالح جبار، وحميد، خميس دهام .2023 .النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ .*مجلة دراسات دولية*، .(93)
٤. بلعبكي، حمد، وآخرون .2013 .*جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي* (ط. ١). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٥. بيطار، وليد .2016 .*النظم الانتخابية وأثرها على الحياة السياسية في الدول النامية* .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٦. دندن، جمال الدين .2013 .دراسة قانونية حول مسألة تقسيم الدوائر الانتخابية .*مجلة الفقه والقانون*، العدد ٨، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
٧. سلامة، نبيل، وعسراوي، سليم .2014 .*النظم الانتخابية وأثرها على حقوق وحريات الأفراد* .رسالة ماجستير، جامعة القدس، كلية الحقوق.
٨. الزبيدي، علي عبد الرزاق .2004 .الانتخاب أهم وسائل تعبير المحكومين .*مجلة الحقوق*، الجامعة المستنصرية، العدد الأول.
٩. الشرقاوي، سعاد .2015 .النظام الانتخابي المناسب لمصر: مناخ سياسي وقانون مناسب. استرجع من http://www.parliment.gov.sy/sd08/msf/143549797
١٠. شلغيم، غنية، وولد عامر، نعيمة .2019 .*النظام الانتخابي وأثره في الاستقرار السياسي: دراسة تحليلية لبعض الدول العربية* .الجزائر: جامعة الجزائر ٣.
١١. شرون، حسينة .2014 .*النظام الانتخابي كآلية لتعزيز الديمقراطية في الجزائر* .رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ١.
١٢. شوقي، تمام، ويعيش، عز الدين .د.ت .الأنماط الانتخابية المقارنة: دراسة تحليلية .*مجلة الأبحاث القانونية والسياسية*، العدد الثاني، جامعة بسكرة.
١٣. عبد الله، عبد الغني بسيوني) .د.ت .(*النظم السياسية* .بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
١٤. علي، مختار .(2014/2015) .*دور القضاء في العملية الانتخابية في ظل القانون العضوي رقم ١٢/٠١* .مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

١٥. ليبهارت، أرند .2005 *الديمقراطية في المجتمعات المتعددة: التصميم المؤسسي في المجتمعات المقسمة* (ترجمة هالة كمال). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٦. لرقم، رشيد .2017 *نظام الانتخاب ودوره في عملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر ومصر* .أطروحة دكتوراه، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة.
١٧. المواد القانونية .د.ت. المادة ٦ و٧ من القانون العضوي المتعلق بالانتخابات، ص ٢.
١٨. حامد، رشا شاكر .2016 *الرقابة على الحملة الانتخابية في العراق* .بغداد: دار الكتب القانونية.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdullah, Badr Al-Ghani Basyouni. n.d. Political Systems. Beirut: University House for Printing and Publishing.
2. Al-Bahdali, Ammar Saleh Jabbar, & Hamid, Khamis Dhaham. 2023. Electoral Systems in Iraq after 2003. Journal of International Studies, (93).
3. Al-Baz, Daoud. 2002. The Right to Participate in Political Life. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
4. Al-Zubaidi, Ali Abdul Razzaq. 2004. Elections: The Most Important Means of Expression for the Governed. Journal of Law, Al-Mustansiriya University, Issue 1.
5. Balabki, Ahmed, et al. 2013. Dialectics of Social Integration and State and Nation Building in the Arab World (1st ed.). Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
6. Bitar, Walid. 2016. Electoral Systems and Their Impact on Political Life in Developing Countries. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
7. Dandan, Jamal Al-Din. 2013. A Legal Study on the Issue of Dividing Electoral Districts. Journal of Jurisprudence and Law, (8), University of Algiers.
8. Fischer, Jeff. 2008. Iraq's Electoral System: A Strategy for Inclusiveness. SADA – Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved April 16, 2024, from https://carnegieendowment.org/sada
9. Hamid, Rasha Shaker. 2016. Monitoring the Electoral Campaign in Iraq. Baghdad: Dar Al-Kotob Al-Qanuniyah.
10. Hilal, Ali Eldin. 2011. Comparative Political Systems. Cairo: Al-Shorouk International Library.
11. Larraqem, Rachid. 2017. The Electoral System and Its Role in the Democratic Transition Process: A Comparative Study of Algeria and Egypt. PhD Thesis, University of the Brothers Mentouri Constantine.
12. Mukhtar, Ali. 2015. The Role of the Judiciary in the Electoral Process Under Organic Law No. 01/12. Master's thesis, Mohamed Boudiaf University, M'sila.
13. Reynolds, Andrew. 2002. Electoral Systems and Democratization in the Developing World: A Comparative Perspective. Oxford: Oxford University Press.

14. Salama, Nabil, & Asrawi, Salim. 2014. Electoral Systems and Their Impact on Individual Rights and Freedoms. Master's thesis, Al-Quds University.
15. Shalghim, Ghania, & Ould Amer, Naima. 2019. The Electoral System and Its Impact on Political Stability: An Analytical Study of Some Arab Countries. Algeria: University of Algiers 3.
16. Sharon, Hassina. 2014. The Electoral System as a Mechanism for Strengthening Democracy in Algeria. Master's thesis, University of Algiers 1.
17. Shawqi, Tamam, & Yaish, Ezzedine. n.d. Comparative Electoral Patterns: An Analytical Study. *Journal of Legal and Political Research*, Issue 2, University of Biskra.
18. Souad Al-Sharqawi. 2015. The Appropriate Electoral System for Egypt: A Political Climate and an Appropriate Law. Retrieved April 7, from http://www.parliment.gov.sy/sd08/msf/143549797
19. **Stewart-Jolley, Victoria.** (2021). Iraq's Electoral System: Why Successive Reforms Fail to Bring Change. *Chatham House*. Retrieved April 16, 2025, from https://www.chathamhouse.org/2021/10/iraqs-electoral-system